

هذا ويرخص للجماعات المحلية في تلك المساهمات بقرار مشترك من وزير الداخلية والوزير المكلف بالمساهمات العمومية.

فصل 133 (جديد) : « تسحب أوامر الصرف لتفقات ميزانية الدولة الصادرة عن أمري الصرف الأولين على صناديق أمناء المصاريف. أما أوامر الصرف لتفقات صناديق الخزينة فإنها تسحب على صندوق أمين المال العام.

تسحب أوامر الصرف الصادرة عن أمري الصرف المساعدين على صندوق قابض المجلس الجهوي التابع لولايتهم أو لمنطقة مقرهم الإداري ما لم يقرر وزير المالية خلاف ذلك».

فصل 134 (جديد) : «تؤدى المصاريف العدلية في مادة الجنايات والجنح والمخالفات والمصاريف الشبيهة بها من طرف قابض المجلس الجهوي المنتصب بمقر المحكمة ذات النظر».

فصل 151 مكرر (جديد) : تخضع النفقات الممولة بقروض خارجية موظفة ومبرمة من طرف الدولة لأحكام هذه المجلة مع إعتبار الإستثناءات التالية :

- تتم تأدية هذه النفقات من قبل المقرض تبعاً لطلب سحب صادر عن المكلف بالإشراف على المشروع الذي له تفويض في ذلك. ويكون هذا الطلب الذي يعتبر أمراً بالصرف مرفوقاً بالوثائق الضرورية المثبتة لهذه النفقات.

- تتضمن طلبات السحب التي يتعهد بها المحاسب المختص تأشيرة يضببط شروطها وزير المالية.

يقع إدراج مقابل هذه النفقات مقابيض بعنوان «موارد الإقتراض الخارجي الموظفة».

فصل 166 (فقرة ثانية جديدة) : «ويتولى أمين المصاريف المختص عند إتصاله بالاذون الصادرة في ذلك تحويل المبلغ الممنوح لكل مركز للحساب المصرفي الخاص به».

فصل 176 (جديد) : « إن محاسبي الدولة هم الآتي ذكرهم :

- أمين المال العام،

- الأمين العام للمصاريف،

- أمناء المصاريف،

- قباض المالية،

- أمناء المال الجهويون،

- المحاسبون بالمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج،

- حافظ مستودع الطابع الجبائي،

- المحاسب المركزي لأمالك الدولة الخاصة.

كما يجوز بمقتضى قرارات صادرة عن وزير المالية تعيين محاسبين لدى مصالح إدارية معينة للقيام بمهام محاسبية محددة طبقاً لأحكام هذه المجلة.

فصل 178 (فقرة أولى جديدة) : يقوم أمين المال العام بمهمة محاسب مختص لمصاريف الدولة المتعهد بها والمأذون بدفعها على صناديق الخزينة.

فصل 181 (جديد) : «يكلف أمين المال العام بإدارة الودائع والأمانات الراجعة لمصالح الخزينة والتي لا تدخل في نطاق إختصاص أمناء المال الجهويين».

فصل 184 (فقرة ثانية جديدة) : «وبهذه الصفة يدير حساب الدولة الجاري بالبنك المركزي التونسي ويتولى الجمع بحساباته لكل العمليات الخاصة منها بالميزانية والخارجة عنها التي يقوم محاسبو الدولة بإنجازها مباشرة على مسؤوليتهم ويضبط حسابية آخر السنة لإعداد الحساب السنوي العام للدولة. ويتولى النظر في حسابات السنة المقدمة من طرف أمناء المال الجهويين وتأشيرها شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضها على دائرة المحاسبات وذلك قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة بها».

فصل 184 مكرر (جديد) : «يتولى الأمين العام للمصاريف مراقبة ومراجعة العمليات الحسابية المنجزة من طرف أمناء المصاريف ومحاسبي المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج.

كما يتولى النظر في حسابات السنة المقدمة من طرف هؤلاء وتأشيرها شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضها على دائرة المحاسبات وذلك قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة بها.

قانون عدد 86 لسنة 1996 مؤرخ في 6 نوفمبر 1996 يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الفصل الأول - نقحت أحكام الفصول عدد 67، 133، 134، 151 مكرر، 166، 176، 178، 181، 184، 184 مكرر، 185، 188، 189، 190، 191، 192، 194، 198، 200، 204، 226 مكرر، 227، 228، 229 و 232، 233، 245 و 248 من مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما يلي :

فصل 67 (جديد) : لا يمكن للدولة أو مؤسسة عمومية أن تساهم مباشرة نقداً أو عيناً في رأس مال شركة ما إلا في نطاق الحدود المقررة بقانون المالية.

(1) الاعمال التحضيرية.

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 أكتوبر 1996.

وعلاوة على ذلك يقوم الأمين العام للمصاريف بتأدية نفقات ميزانية الدولة المتعهد بها والمأذون بدفعها من طرف أمري الصرف الأولين والمساعدين للدولة غير المعتمدين لدى غيرهم من المحاسبين المختصين».

فصل 185 (جديد) : يتولى قباض المالية على مسؤوليتهم الخاصة إستخلاص الضرائب والرسوم والمصايل والداخليل الرجعة للدولة المعهود إليهم إستخلاصها بمقتضى قرارات أو تعليمات صادرة عن وزير المالية.

كما يتولون تصفية وتحصيل المعاليح عاجلة الدفع من طرف المطالبين بالأداء التابعين لدوائهم أو التابعين لدوائر غيرهم من القباض حسب التعليمات الصادرة عن وزير المالية.

فصل 188 (فقرة أولى وفقرة ثانية جديدتان) : «إن قباض المالية مكلفون ودمهم باستخلاص الموارد والديون والداخليل العمومية المتولدة عن وثائق إستخلاص سابقة صادرة عن السلط العدلية أو الإدارية والثقلة بسجلاتهم من طرف أمناء المال الجهويين.

ويقومون بها على مسؤوليتهم الخاصة إما مباشرة أو بواسطة قباض مالية آخرين لغائدتهم».

فصل 189 (فقرة أولى جديدة) : «يقدم قباض المالية بالنسبة للمحاصيل والداخليل والمعاليح المكلف باستخلاصها في موفى كل سنة الى أمين المال الجهوي رفقة حساباته السنوي المعد لدائرة المحاسبات».

فصل 190 (جديد) : «يتولى قباض المالية المكلف بإدارة أموال المجلس الجهوي مهمة محاسب مختص لمصاريف الدولة المأذون بدفعها من طرف أمري الصرف المساعدين.

كما يتولى نفس المهمة بالنسبة للمصاريف العدلية في مادة الجنائيات والجنح والمخالفات والمصاريف الشبيهة بها الصادرة عن محكمة المنطقة التي يعمل بها».

فصل 191 (جديد) : «ليس لقباض المالية الصفة لمباشرة مصاريف الدولة ولا يجوز له تأدية قيمة بطاقات الدفع أو قائمات المصاريف العدلية إلا إذا كانت هذه البطاقات أو القائمات حاملة لتأشيرة المحاسب المختص. غير أنه يمكنه حسب الشروط المقررة بالأنظمة الجاري بها العمل تأدية المصاريف العدلية المستعجلة في مادة الجنائيات والجنح وذلك نيابة عن المحاسب المختص وبدون تأشيرة سابقة منه».

فصل 192 (جديد) : «يتولى أمين المال الجهوي مراقبة ومراجعة العمليات الحسابية قبضا وصرفا المنجزة من طرف المحاسبين العموميين العاملين بمنطقته حسب التعليمات الصادرة عن وزير المالية.

كما يتولى النظر في حساباتهم السنوية وتأشيرها شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضها على دائرة المحاسبات وذلك قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة بها».

فصل 194 (جديد) : يتولى حافظ مستودع الطابع الجبائي مهام محاسب لهذا المستودع.

وبهذه الصفة تعهد إليه الأوراق والطوابع الجبائية وسائر الطبوعات المعدة للبيع وتقيده بحساباته ويسهر على حفظها قصد توزيعها على القباضات المكلفة ببيعها.

فصل 198 (فقرة ثانية جديدة) : «وتقدم هذه الوثائق في الأجال المحددة لها :

- الى أمين المال الجهوي من طرف القباض العاملين بمنطقته،

- الى الأمين العام للمصاريف من طرف أمناء المصاريف ومحاسبي المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج،

- إلى أمين المال العام من طرف أمناء المال الجهويين،

- إلى وزير المالية من طرف أمين المال العام والأمين العام للمصاريف وحافظ مستودع الطابع الجبائي.

فصل 208 (نقطة ثانية جديدة من الفقرة الثانية) : «2) شرح مفصل للإيرادات موزعة حسب عناوين الميزانية وأجزائها وأصنافها وفصولها مع بيان مقدراتها وما تم تحصيله وما تم طرحه وما بقي إستخلاصه».

فصل 209 (فقرة أولى جديدة) : «يتولى وزير المالية النظر في حسابات السنة المقدمة من طرف أمين المال العام والأمين العام للمصاريف وحافظ مستودع الطابع الجبائي وتأشيرها شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضها على دائرة المحاسبات وذلك قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة بها.

فصل 224 (جديد) : يتولى محاسب مركزي يقع تعيينه بمقتضى قرار مشترك من وزير المالية والوزير الذي يهمه الأمر القيام بعمليات التحصيل والصرف الرجعة للميزانية الملحقه.

ويمكن أن تعهد بعض مشمولات المحاسب المركزي بمقتضى قرار من الوزير المعني بالأمر الى قباض جهويين للميزانية الملحقه معينين بنفس الشروط.

فصل 226 مكرر (جديد) : يقوم القبايض الجهوي للميزانية الملحقه بمهمة محاسب أول للميزانية ويكون بصفته تلك راجعا بالنظر لدائرة المحاسبات.

ويمكن تكليفه علاوة على كل ما يعهد إليه حسب التشاريح والتراتب الجاري بها العمل بوظائف أمر صرف مساعد للميزانية الملحقه.

وفي هذه الحالة تكون تأدية المصاريف المأذون بدفعها من طرفه من إختصاص قباض خصوصي للميزانية الملحقه.

فصل 227 (جديد) : يتولى القبايض الجهوي للميزانية الملحقه مراقبة العمليات الحسابية قبضا وصرفا المنجزة من طرف القباض الخصوصيين للميزانية الملحقه العاملين بمنطقته كما يتولى أيضا مراجعتها وجمعها بحساباته.

ويرجع له هؤلاء القبايض بالنظر من ناحية عملياتهم الحسابية باعتماره يشرف على شؤونهم الحسابية ويراقبها على مسؤوليته الخاصة ويجمع كافة عملياتهم بحساباته.

فصل 228 (فقرة أولى جديدة) : يتولى القبايض الجهويين والقباض الخصوصيون للميزانية الملحقه إستخلاص كافة الإيرادات المكلفون بتحصيلها كما يقومون بجميع العمليات قبضا وصرفا المنصوص عليها بالتراتب الخاصة بالمصلحة المعنية بالميزانية الملحقه.

فصل 229 (جديد) : يقدم القباض الخصوصيون للميزانية الملحقه جداول شهرية في عملياتهم وحسابا سنويا مصحوبا بالوثائق المثبتة للمصاريف للقباض الجهوي التابعين له.

ويتولى القبايض الجهوي للميزانية الملحقه النظر في حسابات السنة المقدمة من طرف القباض الخصوصيين المكلفين بتأدية مصاريف الميزانية الملحقه وتأشيرها شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضها على دائرة المحاسبات.

ويقدم القباض الجهويين للميزانية الملحقه جداول شهرية في عملياتهم وحسابا سنويا مصحوبا بالوثائق المثبتة للمصاريف الى المحاسب المركزي قصد فحصه وتأشيره شهادة منه في مطابقتها لسجلاتهم قبل عرضه على دائرة المحاسبات.

فصل 232 (جديد) : يمسك المحاسب المركزي والقباض الجهويين كل في ما يتعلق به حسابية خاصة بالمكاسب المنقولة وغير المنقولة ومختلف القيم التي تملكها المصلحة ذات الميزانية الملحقه.

فصل 233 (جديد) : يجمع المحاسب المركزي بسجلاته جميع العمليات التي يقوم بإنجازها القبايض الجهويين للميزانية الملحقه.

وينظم بصفته مسؤولا عن شؤون المحاسبة العامة في موفى كل سنة حسابا عاما لإدارة المصلحة وحسابا في خسائرها وأرباحها وموازنة فيما لها وما عليها.

فصل 236 (جديد) : «تعمل المؤسسات العمومية تحت إشراف الوزير الرجعة له بالنظر.

ويتولى إدارتها مع مراعاة الأحكام المقررة بالنصوص المنظمة لها مدير أو متصرف تراقب أعماله مجالس أو لجان أو هيئات أخرى تحدد تركيبتها وصلاحياتها وكيفية سير أعمالها بمقتضى أمر».

فصل 245 (فقرة أولى وفقرة ثانية جديدتان) :

يتولى مدير المؤسسة عقد نفقاتها وتصفياتها والأمر بصرفها وذلك بعد إستشارة اللجنة أو هيئة المراقبة إذا كانت الترتيب المحددة لمشمولات تلك اللجنة أو

الهيئة تقتضي ذلك. كما يتولى الأمرين المساعدون الذين فوضت لهم إعمادات القيام بنفس العمليات.

تخضع العمليات أعلاه الى تأشيرة مصلحة مراقبة المصاريف العمومية. ويتم هذا الإجراء حسب الصيغ المنصوص عليها بالترتيب الجارية بواسطة تعهدات إحتياطية في حدود النصف (1/2) من الإعمادات المفتوحة وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تتجاوز ميزانياتها مبلغا يقع تحديده بمقتضى أمر.

فصل 248 (جديد) : «تؤدى نفقات المؤسسات العمومية طبقا للقواعد المقررة بالعنوان الثاني من هذه المجلة الخاص بميزانية الدولة.

إلا أنه يمكن تادية قيمة المواد أو المعدات المقتناة والأشغال المنجزة والخدمات المسداة لفائدة المؤسسات العمومية بواسطة شيك مسحوب على خزينة الدولة أو بواسطة شيك بريدي ويجب أن يكون الشيك المسلم مسطرا وغير قابل للتظهير ويحرر باسم صاحب الحق المطالب بالتوقيع على الأمر بالصرف بمحضر محاسب المؤسسة إعترافا بالقبض بدون أي قيد أو تحفظ مع التنصيص على تاريخ ذلك.

وفي جميع الحالات على المحاسب أن يمتنع عن تادية نفقات المؤسسة إذا لم تتوفر لديها الأموال اللازمة».

الفصل 2 - يضاف بالباب الثالث من العنوان الثاني من مجلة المحاسبة العمومية الفصلان 184 مثلث و192 مكرر هذا نصهما :

فصل 184 مثلث : «يقوم أمين المصاريف بمهمة محاسب مختص مكلف حسب الطرق المبينة بالباب الثاني أعلاه بدفع مصاريف باب من أبواب ميزانية الدولة والمتعهد بها والمأذون بدفعها من طرف أمري الصرف الأولين للدولة والمصاريف المتعهد بها والمأذون بدفعها من طرف أمري الصرف الساعدين غير المعتمدين لدى قباض المجالس الجهوية.

ويقوم أمين المصاريف بجمع المقايض المرتبطة بالمصاريف المناطة بعهدته وينفذ علاوة على ذلك العمليات الخارجة عن الميزانية لفائدة الخواص أو غيرهم من المتعاملين مع الخزينة المرخص لهم في ذلك من طرف وزير المالية».

فصل 192 مكرر : «يقوم أمناء المال الجهويون علاوة على كل ما يعهد إليهم حسب التشريع والترتيب الجاري بعمليات لفائدة الخواص أو غيرهم من المتعاملين مع الخزينة المرخص لهم في ذلك من وزير المالية.

ويكلف أمناء المال الجهويون بإدارة الودائع والأمانات الراجعة لمصالح الخزينة والصادرة عن السلط القضائية التابعة لجهتهم وذلك حسب التعليمات الصادرة لهم عن وزير المالية.

كما أنهم يقومون لحساب أمين المال العام بالعمليات المتعلقة بتداول الأموال على المستوى الجهوي.

الفصل 3 - ألغيت الفصول 151 مثلث و151 مربع و151 خامس من مجلة المحاسبة العمومية.

الفصل 4 - يقسم الباب الثالث من العنوان الثاني من مجلة المحاسبة العمومية الى سبعة أقسام كما يلي :

- القسم الأول : «أمين المال العام» ويشمل الفصول 177 و178 و179 و180 و181 و182 و183 و184.

- القسم الثاني : «الأمين العام للمصاريف» ويشمل الفصل 184 مكرر.

- القسم الثالث : «أمناء المصاريف» ويشمل الفصل 184 مثلث.

- القسم الرابع : «قباض المالية» ويشمل الفصول 185 و186 و187 و188 و189 و190 و191.

- القسم الخامس : «أمناء المال الجهويون» ويشمل الفصلين 192 و192 مكرر.

- القسم السادس : «المحاسبون بالمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج» ويشمل الفصل 193.

- القسم السابع : «المحاسبون للمواد» ويشمل 194 و195.

الفصل 5 - يعوض مصطلح «قباض المالية الجهوي» الوارد ذكره بأحكام مجلة المحاسبة العمومية بمصطلح «أمين المال الجهوي».

الفصل 6 - تعوض عبارة «وزير المالية» الوارد ذكرها بأحكام مجلة المحاسبة العمومية بعبارة «وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك».

الفصل 7 - يعوض مصطلح «المؤسسة العامة الإدارية» ذكره بأحكام مجلة المحاسبة العمومية بمصطلح «المؤسسة العمومية».

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 6 نوفمبر 1996.

زين العابدين بن علي